

## التلوينات الصوتية - الأقسام والظواهر

## Sound coloring - Sections and phenomena

<sup>1</sup> بن صحراوي بن يحيى، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان (الجزائر) (bensahraoui1012@gmail.com)

تاريخ الارسال: 2019-10-14 تاريخ القبول: 2020-03-25 تاريخ النشر: 2020-04-15

## Abstract

In the phonological system ,this research paper takes a study, examination and analysis of the most prominent areas of phonological formation, which is the voice coloring, and introduced to its concept, and types related to the sound and silos; showing the phenomena, locations and objectives of each.

**Keywords** phonology; vocal coloring; sound colorings; silent coloring; phonetics; amplitude; extension; compatibility; symmetry; homogeneity; dilution.

## الملخص

في رحاب النظام الفونولوجي، أستغرق بورقي البحثية هاته دراسةً وتفحصاً وتحليلاً أبرز مجالاته، وهو التلوين الصوتي، فأعرض لمفهومه، وأقسامه بداية بتلوينات الصوتيات المتمثلة في الكميات الصوتية الاتساعية والامتدادية والوحدة الأصلية للصائت، ثم تلوينات الصوتيات من تماثل وتجانس وتوافق وتخفيف؛ مبيناً ظواهر ومواقع وأهداف كل قسم.

**كلمات مفتاحية:** الفونولوجيا؛ التلوين الصوتي؛ تلوينات الصوتيات؛ تلوينات الصوتيات؛ الكميات الصوتية؛ الاتساع؛ الامتداد؛ التوافق؛ التماثل؛ التجانس؛ التخفيف.

المؤلف المرسل: بن صحراوي بن يحيى، الإيميل: (bensahraoui1012@gmail.com)

مقدمة:

إذا كان النظام الصوتي هو ما يحدّد في ضوء القواعد الفيزيولوجية والفيزيائية مخارج الأصوات وصفاتها بغرض الوصف والتصنيف؛ فإنّ النظام الفونولوجي هو ذلك التشكيل الصوتي التقابلي الذي يتتبع الصفات التمييزية بين الحروف في إطار ما يسمح لها بأداء وظيفتها التواصلية وفق قواعد يقتضيها نظام اللغة المدروسة.<sup>(1)</sup> في رحاب هذا النظام، أستغرق دراسةً وتفحصاً وتحليلاً أبرز مجالات التشكيل الصوتي، وهو التلوين الصوتي، فأعرض لمفهومه، وأنواعه المتعلقة بالصوائت والصّوامت؛ مبيناً ظواهر ومواقع وأهداف كلّ منها.

1. مفهوم التلوين الصوتي:

يرى مكّي دزّار أنّ «التشكيل الصوتي وتلويته، في مفهومه العامّ هو كلّ ما يلحق المباني الإفرادية والتركيبية من تبدّلات، تحكمها قوانين صوتية وتحكمّ فيها لما لها من التأثير القويّ في توحيد النطق بحسب مقتضيات الأحوال والمواقف، وبحسب تجاور الصّوامت في التراكيب، وبحسب مراعاة التحسين والتوضيح، ومراعاة أنّ لكلّ مقام مقالاً». (2)

2. أقسام التلوين الصوتي

يتوقّف مجال التشكيل الصوتي عند ظواهر صوتية متنوّعة، كالتّمائل، والتجانس، والانسجام، والاقتصاد والكمّيات الصوتية، سنقف عند أبرزها من خلال التصنيف الآتي:

1.2. تلوينات الصّوائت

ويقصد بها الكمّيات الصوتية بنوعها الاتّساعية والامتدادية، بالإضافة إلى الصّائت وأجزائه.

1.2-أ- كمّيات الاتّساع

لكمّيات الاتّساع أربع صور: (3)

- وجوب الاتّساع مع المطبقات المستعلية (ص، ض، ط، ظ).

- وجوب التّضييق مع المرفّقات المستقلة (س، ذ، ت).

- وجوب التوسّط مع المتوسّطات الأدنى حلقيه (غ،خ،والقاف اللهوية).

- ثم مسايرة السياق في الباقيات.

ويعني بالصورة الأولى التّفخيم، وهو « غلظ يدخل على صوت الحرف، فيمتلئ الفم بصداه، أو سمن

يدخل على صوت الحرف فيمتلئ الفم بصداه»<sup>(4)</sup>، أما الصورة الثانية فيقصد بها التّرقيق، وهو «نحول

يتّصف به صوت الحرف فيصبح رقيقاً يجعله في المخرج نحيفاً، وفي الصّفة ضعيفاً»<sup>(5)</sup>، أمّا المقصود بالصّورة

الثالثة هو التّوسّط، و« التّوسّط تفخيم غير كامل يكون في باقي حروف الاستعلاء، وهي الخاء والقاف

والغين، وهذه الحروف ليس لها نظائر مرّقة كما في أصوات الإطباق، ويرجع السّبب في عدم كمال

التّفخيم إلى أنّ مؤخر اللّسان يرتفع نحو الطّبق ارتفاعاً أقلّ من ارتفاعه عن نطق الأصوات كاملة التّفخيم «

<sup>(6)</sup>، أمّا الصّورة الرّابعة فتمثّل الحياد.

وقد أضفى مكّي دزار على هذه الدّراسة مزيداً من الإجرائية العلمية حين مثّل للصّور الثلاث الأولى

بالزوايا الهندسية حيث التّفخيم تمثّله زاوية منفرجة، والتّرقيق تمثّله زاوية حادة، أمّا التّوسّط فيمثّل بزواية

قائمة.<sup>(7)</sup>

## 1.2- ب- كمّيات الامتداد

وتتمثّل في التّضعيفات الثلاثة للصّائت وهي: المدّ والتّمديد والاستطالة.

- المدّ: « وهو الصّوت المضاعف للصّائت القصير، والمتمثّل في الألف والواو والياء، وذلك عندما

يكون الصّائت السّابق لها من جنسها في مثل: قال ويقول وقيل، فهذه الصّوائت الثلاثة الطّويلة كلّ واحد

يساوي صائتين». <sup>(8)</sup> قال كانتينو: «الألف متكون من فتحتين، والواو من ضمّتين، والياء من كسرتين»<sup>(9)</sup>،

ومقدار الصّائت « ثني الأصبع أو فتحها، بلا إسراع ولا إبطاء، وإنّ زمن امتداد الحركة بالثانية

16%». <sup>(10)</sup>

- التّمديد: يساوي صائناً طويلاً وبعده تشديد في مثل شابة، ودابة. وهنا أصبحت كمّيتها

تعادل ألفين أو أربع صوائت قصيرة<sup>(11)</sup>، والسّبب أن الألف، والواو، والياء سواكن، « وأول المثلين مع

التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم، فحينئذ ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بما عوضا مما كان يجب للقاء الساكنين من تحريكهما إذا يحدو عليه تطرقاً ولا بالاستراحة إليه تعلّقاً، وذلك نحو: شابة، ودابة، وهذا قضيب بكر في قضيب بكر، وقد تمودّ الثوب وقد قوصّ بما عليه». (12)

– **الاستطالة:** إذا جاء بعد صوت المدّ همزة في مثل (جاء، شاء)، تضاعفت كمّية التّمديد إلى ما يطلق عليه **بالمطل**، وقيمتها ثلاثة ألفات أو ستة صوائت (13)، ويتمكّن المدّ مع الهمز «أنّ الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى مخرجه فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله، ثمّ تماذيت بجنّ نحوه- طلن وسعن في الصوت، فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه». (14)

وفي التّمديد والاستطالة يقول **ابراهيم أنيس:** «وأصوات اللّين الطّويلة في اللّغة العربية قد يزداد طولها ضعفاً أو ضعفين حين يليها همزة أو صوت مدغم، سواء كان هذا في كلمة واحدة، وهو ما اصطلاح القدماء على تسميته **بالممدّ المتصل**، أو في كلمتين، وهو **المدد المنفصل**». (15)

الملاحظ في تمديد الحركة أو مطّلعها، أن يلي حرف المد همزة أو تشديد، أي لا يمكن تمديد الحركة أو مطّلعها في حال ما يتبع حرف المد غير الهمزة أو التشديد، ومثال ذلك ما أورده **ابن جنّي** (ت392هـ) في باب "فيم يحكم به القياس بما لا يسوغ به التّطق" من كتابه "الخصائص": «و جماع ذلك التّقاء الساكنين المعتلّين في الحشو، وذلك كمفعول مما عينه حرف علّة، نحو مقول و مبيع، ألا ترى أنك لما نقلت حركة العين من مقوول ومبيوع إلى الغاء، فصارت في التقدير إلى مقوول ومبيوع تصوّرت حالاً لا يمكنك النطق بها، فاضطّرت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين، وعلى ذلك قال أبو إسحاق لإنسان ادعى له أنه يجمع في كلامه بين ألفين، وطوّل الرّجل الصوت بالألف، فقال أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلّا ألفاً واحدة». (16)

## 1.2-ج-الكمية الأصلية للصائت

الصوائت القصيرة أو ما اصطلاح القدماء على تسميتها بالحركات القصير ، أو المصوّتات<sup>(17)</sup>، أو ما انفرد من المحدثين بتسميتها بالعلل<sup>(18)</sup>، أو الطليقات<sup>(19)</sup>، أو أصوات اللين القصيرة<sup>(20)</sup>، هي بصرف النظر عن طول الصّوت وقصره ثلاثة: الفتححة والضّمة والكسرة. وهذه الحركات من جنس الحركات الطّوال تماماً، جاء في كتاب سيبويه (ت180هـ) عن الخليل (ت173هـ): «... فالفتححة من الألف ، والكسرة من الباء، والضّمة من الواو». <sup>(21)</sup> وفي كيفية النطق قال كمال بشر: «قرّر العلماء أنّ الحركة صوت يتميّز بالصّوت الجمهور الذي يحدث أثناء النطق به أن يمرّ الهواء حرّاً طليقاً دون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث مسموعاً». <sup>(22)</sup> وما يهتمنا في التشكيل الصّوتي هو الكمية الأصلية للصائت التي أوما إليها ابن جنبي في كتابه "سر صناعة الإعراب" بقوله: «اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء الواو»<sup>(23)</sup>، وسبق أن عرفنا أن المدّ هو الصّوت المضاعف للصائت القصير، أي أنّ الكمية الكاملة للصائت القصير تقدّر بنصف الكمية الصوتية للمدّ، وأنّ زمنها هو 16% ثانية. وانطلاقاً مما ذكره سيبويه: «شيء من الحرف أوسع مخارج منها (يقصد الحركات) ولا أمدّ الصّوت»<sup>(24)</sup> جاز لنا اعتبار الكمية الأصلية للصائت الوحدة الأساسية في القياس، أي في تقدير الكميات الصوتية السابقة (الكميات الامتدادية الثلاث) والكميات اللاحقة (الجزئيات الصوتية الثلاث).

## 1.2- د- أجزاء الصائت (الجزئيات الصوتية)

كما كان للصائت ثلاثة تضعيفات كذلك له ثلاثة أجزاء هي: الاختلاس والإشمام والزوم، فيما يلي حديث عنها بشيء من التفصيل:

-**الاختلاس**: وهو أصغر أجزاء الصائت بل أقربها إلى الاختفاء من الصائت، ويعرّف بأنه إزاحة سريعة له بتنقيص مدّته، وتغيير كميته بتقريبه من السكون، أو العودة بالصّوت المنطوق إلى درجة الصّفر، وليس للاختلاس علامة بصرية يعرف بها<sup>(25)</sup>، قال ابن جنبي: «وخفّفوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفّوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو ﴿... مَأَلَكْ لَا

تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ ﴿26﴾ مختلسا ولا محققا ، وكذلك قوله عز وجل: ﴿... أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ (27) مخفى لا مستوفي ، وكذلك قوله عز وجل: ﴿... فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ...﴾ (28) مختلساً غير ممكن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة «(29)، وإلى نفس الظاهرة أشار قبله سيبويه بقوله: « أما الذين لا يشعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك يضربها ومن مأمئك يسرعون اللفظ ومن ثم قال (أبو عمر): ﴿... إلى بَارِئِكُمْ...﴾ (30) ، وبذلك على أنها متحركة قولهم ( من مأمئك ) فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون». (31).

-الإشمام: هو الإشارة إلى الحركة دون صوت، فهو لا يدرك إلا بالرؤية، وليس للمستمع فيها

حظاً، ولذلك لا يدركه الأعمى، قال الحصري الأندلسي: (32)

يُرَى رُؤْمُنَا وَالْعُمَى تَسْمَعُ صَوْتَهُ  
وَإِشْمَامُنَا مِثْلَ الْإِشَارَةِ بِالشَّعْرِ

وللإشمام وإدراكه البصري استشهد ابن جنى بهذا البيت:

مَسَى أَنَامٌ لَا يُؤَرِّقُنِي الْكَرَى  
سُبُلًا وَلَا أَسْمَعُ أَحْرَاسَ الْمُطَيِّ

مشيرا إلى إشمام القاف من يؤرقني ، و« معلوم أن هذا الإشمام، إنما هو للعين لا للأذن» (33)، وأضاف أن

الإشمام مختص بالضمّة بقوله: «... أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع» (34)، وهو ما ذكره التحويون

سواء كانت الضمة إعرابا أم بناء: «... فلا إشمام في التصب والجر، لأنه لا آلة له، ولم يكن الإشمام في

الفتحة والكسرة لأن الإشارة إليهما فيها تشويه لهيئة الشفة». (35)

ولقد تعرض إبراهيم أنيس إلى ما سبق ذكره مبينا كيفية التلّفظ بالإشمام بقوله: « وهذا هو الذي

جعل أصحاب القراءات حين يتحدثون عن نوع من القراءة سمّوه "الإشمام" يشيرون إلى إمكان الدلالة على

الضمّة بحركة الشفتين، فملتعلّم حين يقرأ على أستاذ مبصر قوله تعالى ﴿... رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ

فَقِيرٌ﴾ (36)، لا ينطق بالضمّة التي في كلمة (فقير) وإنما يشير إلى وجودها باستدارة شفتيه ليشعر أستاذه أنه

يدرك أن هذه الكلمة رغم الوقوف عليها بالسكون، تشكل بالضّم في حالة الوصل، فإتمام في القراءة يرى ولا يسمع». (37)

هذا بالنسبة للملثقي السامع المبصر، أما بالنسبة للملثقي القارئ فالإشمام له علامة بصرية وهي تغديرة أي نقطة مدوّرة مسوّدة الوسط (•) ، ونقطة خالية الوسط، معيّنة الشكل ( ) (38) توضع فوق الصّامت في أية موقعيّة من صوامت الصّيغة الإفرادية بدايةً وحشواً ومنتهى، وتقدر كميته الصّوتية بثلاثي الصّائت القصير الأصلي تقريباً. (39)

-الزّوم: هو إخفاء الصّوت بالحركة، وقال بعضهم هو ضعف الصّوت بالحركة من غير سكون، فتكون في المتحرّك بالضّم أو الكسر أو الفتح، ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لحقّة الفتحة، وتناول اللّسان لها بسرعة، ولذلك لم يجزه القراء في الفتحة. وأما التّحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة، جاء في الهمع: «قال ابن البادش: زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لحقته، والناس على خلافه، لأنّ الزّوم لا يرفع حكمه حكم السّكون لما فيه من جري بعض الحركات الحركة في الوقت، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره. قال أبو حيّان، وقولهم في الزّوم، إنّه عمل اللّسان، لا يتم إلا في الحروف اللّسانية، وهي التي يكون اللّسان عمل في حركتها، ألا ترى أنّ الحروف اللّسانية الحلقية والشّفهية لا عمل للسان فيها، مع ذلك فيجوز فيها الزّوم». (40)

في الزّوم قال ابراهيم أنيس: «وكذلك أباح القراء قصر صوت اللّين (يقصد الصّائت) في حالة الوقف بما سمّوه الزّوم، فبدلاً من الوقف بالسّكون على أواخر الكلمات أباح القراء الوقف بنفس الحركة بعد تقصيرها إلى صوت لين قصير جدّاً لا يكاد يسمع إلا عن قرب، فالقراء يسمحون بالوقف على (نستعين) في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (41) بضمة قصيرة جدّاً، وسمّوا هذه الظّاهرة الوقف مع الزّوم، وكما يكون الزّوم مع الضّمة يكون أيضاً مع الكسرة والفتحة». (42)

ومن القدماء الذين تعرّضوا إلى الزّوم نجد ابن جنّي الذي يعتبر روم الحركة «كالإهابة بالسّاكن»، (43) وهي عنده كذلك «ضرب من المضارعة، وأخفى منها الإشمام». (44) ونستشفّ من

قوله: «أخفى منها الإشمام»، أنّ الكميّة الصوتية للروم أكبر من الكميّة الصوتية للإشمام، وما يبرّر ذلك أنّ علامة الروم خطّ يوضع فوق الصّامت، وعلامة الإشمام نقطة فقط، والخطّ تضعيف للنقطة على أقلّ تقدير، وبالتالي الروم هو أكبر الجزئيات الصوتية كمية بل أقربها إلى الاكتمال من الصّائت<sup>(45)</sup>، قال ابن جني: «وروم الحركة يكاد الحرف يكون معه متحرّكاً»<sup>(46)</sup> في مقابل الاختلاس الذي هو أقرب إلى الاختفاء عن الصّائت، والمرجح اقتراب كميّة الروم من ثلاثة ثلثات الكميّة الأصلية للصّائت. وإذا كان التّمثيل للكميات الاتساعية بالزّوايا الهندسية، فإنّ التّمثيل للكميّة الأصلية للصّائت كوحدة قياس أساسية بتضعيفاتها (كميّات الامتداد)، وبأجزائها (الجزئيات الصوتية) يقترن بالنّظام المتري، كما هو موضّح في الجدول الآتي:<sup>(47)</sup>

### بين النّظام المتري والتنظيم الصوتي

المضاعفات		الوحدة الأساسية	الأجزاء				
كم	هكم	دكم	المتري	دسم	سم	مم	التنظيم الصوتي
كميات الامتداد			الصائت	الجزئيات الصوتية			التنظيم الصوتي
الاستطالة	التّمديد	المّد	(أو الحركة)	الزّوم	الإشمام	الاختلاس	
6 × 0.16	4 × 0.16	2 × 0.16	16% ثانية	3 × 0.16	2 × 0.16	1 × 0.16	الزّمن
				3	3	3	

## 2.2. تلوينات الصّوامت

وأشهر تشكيلات الصّوامت وتلويناتها هي:<sup>(48)</sup>

التمائل، الإدغام

التجانس، الإبدال

التوافق، الإمالة

التخفيف، تخفيف الهمز، القلب



## 2.2-أ- التماثل الصوتي

التماثل الصوتي من أبرز ظواهر التشكيل الصوتي وهو « أن يتحدّ الحرفان مخرجا وصفة »<sup>(49)</sup>، يهدف في عمومه إلى اقتصاد الجهد العضلي حين النطق طلبا للتخفيف<sup>(50)</sup>، « ولا يتحقق ذلك نظريا إلا بتكرّر الصّامت بنفسه في مثل (امد يدك، واغضض من صوتك)، ففي هاتين الصّيغتين تكرر الصّامت بنفسه مرتين، الدّال في الأولى، والصّاد في الثانية، وإذا وقع ذلك كان ثقيلًا على ألسنة الناطقين، فتخلّصوا منه بإدماج الصّوتين المتماثلين في بعضهما ابتغاء الخفة والاقتصاد في الجهد، فقالوا: (مدّ وعض)»<sup>(51)</sup>، والحال بالنسبة للمتكلّم أن يتلقّظ بساكن فمتحرّك بلا فاصل (صامت أو صائت)<sup>(52)</sup>، ويوضّح ابن يعيش (ت643هـ) كيفية التلقّظ بالتماثل بقوله: « أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتّصالهما كحرف واحد، يرتفع اللسان عنها رفعة واحدة شديدة »<sup>(53)</sup>، وأصفى صورة للتماثل الصوتي بمثلها الإدغام.

والإدغام أو الإدغام\* في معناه «إدخال الشّيء في الشّيء، يقال أدغمت اللّجام في فم الفرس أي أدخلته فيه»<sup>(54)</sup>، ومعناه الاصطلاحي مأخوذ من هذا، ويقصد به « الإتيان بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللّسان وينحطّ بهما دفعة واحدة»<sup>(55)</sup>، وهو ما عبّر عنه أبوحيان الأندلسي (ت745هـ): «رفعك باللّسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه موضعا واحدا، ولا يكون إلّا في المثلين أو المتقاربين»<sup>(56)</sup>، وفي ذلك شروط تراعي منها:

- 1- أن يتجاور الحرفان بدون أن يفصل بينهما بصائت أو صامت، قال المبرّد (ت286هـ): « ولكنك أدغمت لثقل الحرفين إذا فصلت بينهما لأنّ اللّسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ثمّ يعود إليه ». <sup>(57)</sup>
- 2- أن يكون الحرف الأوّل ساكناً، والسّكون في هذه الحالة سكون أصلي كالكاف الأولى في (سكّر)<sup>(58)</sup>، وهذا النوع هو الأصل في الإدغام، ويسمّى الإدغام الصّغير، وقد حدّده علماء القراءات في تسعة أحرف يجمعها قولك (دل ثرب دفنت)<sup>(59)</sup>، و« سمّي صغيرا لقلة العمل فيه، حيث يقتصر على إدغام الأوّل في الثّاني »<sup>(60)</sup>، ويكون في كلمة واحدة، نحو ﴿...يُذَرِكُمْ...﴾<sup>(61)</sup>، كما يكون في كلمتين

نحو: ﴿أَمْ يُجْعَلُ لَهُ...﴾. (62) أما الإدغام الكبير هو أن يكون الحرف الأول متحرّكاً، فنسقط حركته، أو تنقل إلى الساكن قبله، ويسكّن ثم يدغم في الثاني (63)، وهذا السكون هو سكون عارض كالذال في (مدّ، ردّ)، و«سمّي كبيراً لأنه يمرّ بمرحلتين التّسكين ثمّ الإدغام». (64)

وتفصيل ما تقدّم من الإدغام الصّغير والكبير نجده عند ابن جنّي حين يقول: «... والأوّل من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطع، وكاف سكر الأوّلين، والمتحرّك نحو دال تسدّ ولام معتلّ». (65) وعلى ضوء هذا الشرط قسم المحدثون التّأثير الصّوتي إلى قسمين: (66)

- تأثر رجعي: وفيه يتأثر الصّوت الأوّل بالثاني.

- تأثر تقدّمي: وفيه يتأثر الصّوت بالثاني بالأوّل.

3- أن لا يكون الحرف الأوّل من المتجاورين مسبوقة بحرف ساكن في مثل (مهدد- قردد)، فالذال الساكنة تمنع الإدغام لأنها معرّاة (ساكنة) أصلاً، ولا يمكن أن تعرّى الذال الأولى من صائتها (لا يمكن أن تسكّن) لإدغامها في لاحقتها وذلك لتوالي صامتين غير متحرّكين، وهو ما لا تقبله العربية في مبانيها (67)، ومن العلماء من يعتبر الذال الثانية للإلحاق، «فلا يجوز الإدغام لأنه يزول الإلحاق بالإدغام، فإنّ أحد الدالّين مزيد للإلحاق بجعفر فإذا أدغم الحرفان من (مهدد) صارت (مهدّ) حيث يتحرك الثاني حتّى لا يلتقي ساكن المضعّف ساكن صحيح مثله، ويصبح الوزن فعل، وينتفي الإلحاق بفعل». (68)

و«عملية الإدغام تتفاوت في صعوبتها، بحسب أشكال التّركيب فيها، فهي في (مدّ) أسهل من (مادّة)، وتحليل صيغة (ادعى) إلى عناصرها لمعرفة تبدّلاتها الصوتية أصعب من سابقتها». (69) جاء في

الخصائص: «فأما ادعى فحديثه حديث اطّرد لا غير في أنّه لم تقلب قصداً للإدغام، ولكن قلبت ادعى دالا، كقلبها في ازدان، ثم وافقت فاؤه الذال المبدلة من التاء، فلم يكن من الإدغام بدّ» (70)، أمّا تحليل مكوّنات العدد (ستّة) إلى أصوله لمعرفة ما حدث فيه من تحولات فهو أكثر صعوبة وتعقيداً ممّا سبق (71)، وهو الواضح في كلام ابن جنّي: «ومن ذلك قولهم ستّ أصلها سدس، فقرأوا السّين من الذال بأن قلبوها تاء، فصارت ستس فهذا تقريب لغير ادغام، ثمّ إنهم فيما بعد أبدلوا الذال تاء لقربها منها، إرادة للإدغام

الآن فقالوا ست»<sup>(72)</sup>، وهنا وظّف ابن جنّي مستويين من التحليل، أوّلها اعتمد على التّجانس (الإبدال)، والثّاني اعتمد على التّمائل.

سبق وأن عرفنا قسمي الإدغام (كبير وصغير) باعتبار درجة التّقارب، وأنّ التّأثر رجعي وتقدّمي باعتبار تأثر الصّوامت بعضها ببعض في التّتابع، وبالإضافة إلى هذين التّصنيفين ينقسم الإدغام على أساس التّقارب والانفصال إلى أربعة أقسام:<sup>(73)</sup>

أ- صوامت لا تدغم في مقاربتها، ولا يدغم فيها مقاربتها وهي الهمزة، والواو، والألف.  
ب- صوامت لا تدغم في مقاربتها، ويدغم فيها مقاربتها، لما لها من الفضائل الصّوتية: وهي الفاء والميم والباء، والفاء عند القدماء، وأضاف إليها ابن الحاجب (ت646 هـ) الضّادّ والشين والزّاء، جمعها في قوله (ضوي مشفر) .

ج - صوامت تدغم في مقاربتها، ويدغم فيها مقاربتها، وهي الباء.

د - إدغام المجموعات، كالنّطعية في الأسلية وغيرها.

ولعلّ أهمّ تصنيف حظي بالعناية سواء من طرف القدماء والمحدثين من علماء اللغة والقراء يقسّم التّمائل فيه بحسب نوعية التّجاور الصّوتي فيما بين الصّوامت إلى:<sup>(74)</sup>

- إدغام المتماثلين.

- إدغام المتقاربين.

- إدغام صوامت طرف اللّسان.

وقد أورد هذا التّصنيف سيّويه في نهاية كتابه كما يلي:

أ - الإدغام في الحرفين الذين تصنع لسانك لهما موضعا واحدا .

ب- الإدغام في الحرفين المتقاربين من مخرج واحد.<sup>(75)</sup>

ج - الإدغام في حروف اللّسان والثنايا.<sup>(76)</sup>

د- الإدغام في ألفاظ شاذّة.<sup>(77)</sup>

أ) - إدغام المتماثلين:

إن اجتماع الحرفين المثلين لا يخرج عن صور ثلاث: (78)

- الصورة الأولى: تحرك الأول وسكون الثاني.

- الصورة الثانية: سكون الأول وتحرك الثاني.

- الصورة الثالثة: يتحرك فيها الاثنان.

وتنقلب أحوال إدغام المثلين امتناعا، وجوازا، ووجوبا بحسب هذه الصور: أما الصورة الأولى

فيمتنع فيها الإدغام سواء كان الحرفان في كلمة واحدة أم في كلمتين، أما الصورة الثانية فيجب فيها

الإدغام سواء كان الحرفان في كلمة واحدة أم في كلمتين، ويستثنى من مثلي الكلمتين أن يكون الحرف

الأول حرف مدّ واقعا في آخر الكلمة الأولى نحو: يسمو وائل، ويأتي ياسر، فهنا يمتنع الإدغام. (79)

أما الصورة الثالثة فيفصل القول فيها ما ذكره ابن هشام (ت761هـ) حيث يقول: «يجب إدغام

أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطا، أحدها أن يكون في كلمة كشدّ، وبلّ، وحبّ، أصلهن شدد

بالفتح، وبلل بالكسر، وحبب بالضّم، فإن كان في كلمتين مثل: (جعل لك) كان الإدغام لازما لا واجبا.

والثاني أن لا يتصدّر أولهما كما في (ددن)

والثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم (جسس) جمع (جاسّ)

والرابع أن يكون في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد ومهدد، أو غيرها كهليل أو

كليهما نحو (اقعسس) فإنها محلقة بجعفر ودحرج وحرنجم.

والخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكون في اسم على وزن فعل بفتحتين كطلل ومدد، أو

فعل بضمين كذلل وجدد جمع جديد، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم وكلل، أو فعل بضمّ أوله وفتح

ثانيه كدرر وجرر وجمع جر، وهي الطريقة إلى الحبل، وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو: اخصص ابن، واكفف الشتر أصلها

اخصص واكفف بسكون الآخر، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصّاد وحركة الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا

يكون المثلان ياءين لازما تحريك ثانيهما نحو: حبي عبي، ولا تاءين في افتعل كاستتر واقتتل، وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك كقوله تعالى: ﴿... وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ...﴾<sup>(80)</sup>، ويقرأ أيضا (حَيٍّ) وتقول: استتر واقتتل، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت، فيقول في الماضي ستر وقتل، وفي المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما».<sup>(81)</sup>

جواز الوجهين في مواطن أخرى:

الأولى: أولى الزائدين في أول المضارع، نحو تنجل وتندكر (وذكر) دون جلب ألف الوصل التي اشترطها ابن مالك (ت672 هـ) على ما رجحه ابن هشام وإذا أريد التحقيق في الابتداء حذفت التاء الثانية نحو قوله تعالى: ﴿... نَارًا تَلَطَّى﴾<sup>(82)</sup>، وقد يكون الحذف في النون الثانية، نحو قراءة ابن عاصم (ت127هـ): ﴿... وَكَذَلِكَ نُحْيِي الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(83)</sup> أصلها (نحوي) بفتح النون الثانية وقيل الأصل (ننجي).<sup>(84)</sup>

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما، أو فعل أمر كقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾<sup>(85)</sup>، وقوله تعالى: ﴿... وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ...﴾<sup>(86)</sup> فالآيتان تقرأ بالفك على لغة أهل الحجاز، وبالإدغام على لغة تميم.

ويلزم الإدغام في لفظ (هلم) لثقلها بالتركيب، ويجب الفك في أفعل في التعجب نحو: اشدد بياض وجوه المتقين، ويجب أيضا إذا لحق بالحرف المدغم ضمير رفع متصل نحو قوله تعالى: ﴿... وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ...﴾<sup>(87)</sup> كما تفك في غير ذلك شذوذاً نحو: لححت عينه وأل السقاء أوفي الضرورة كقوله:<sup>(88)</sup>

أَحْمَدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ  
الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمَجْرَلِ.

(ب) - إدغام المتقارين:

تقارب الحرفين هو اختلافهما في المخرج \* مع قرب مخرج أحدهما من مخرج الآخر مع تماثل في الصفة، وقد عدت المخارج كأحد معايير تقسيم الحروف، وأول ما ظهر ذلك عند الخليل بن أحمد ثم سيويه.

المخرج هو الحيز المولد للحرف بواسطة انقباس الصّوت فيه تحقيقاً أو تقديراً، فحيث انحبس الصوت بالفعل فهو المحقّق، وحيث أمكن الانقطاع فهو المقدّر، والسبيل إلى معرفته هو إدخال أي حرف متحرّك عليه بأيّة حركة مع تسكين الحرف المراد معرفة مخرجه أو تشديده، مع ملاحظة صفاته الذاتية أو العرضية، ثم الإصغاء إلى حال النطق به، فحيث انقطع الصّوت فهو مخرجه وهذا لجميع الحروف عدا حروف المدّ واللّين، فطريق معرفة مخرجها إدخال حرف مفتوح على الألف وحرف مكسور على الياء وحرف مضموم على الواو.

ولما كانت مادّة الحرف هي الصّوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرّئة، متصعداً إلى الفم، ربّب العلماء مخارج الحروف باعتبار الصّوت، فقدموا في الذّكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصّدر، ثمّ الذي يليه وهكذا حتّى ينهي إلى مقدّم الفم، لذلك جعلوا أوّلها أوّل الحلق وآخرها أوّل النّفس<sup>(89)</sup>، وقد اختلفوا في عددها.

وإذا كان المخرج يعرف مقدار الحرف فإن صفتّه تعرف كيفيته عند النطق، وقد اختلف العلماء في عددها على مذاهب متعدّدة، والمختار أنّها إحدى عشرة متضادة وتسعة غير متضادة، فأما المتضادة فهي: الهمس، والجهر، والشدة والرّخاوة، والمتوسط، والاستعلاء، والاستفال، والإطباق، والانفتاح، والإذلاق، والإصمات، وأما غير المتضادة فهي: الصّغير، والقلقلة، واللّين، والانحراف، والتنفّسي، والتّكرير، والاستطالة، والغنة، والخفاء.

« ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز:

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشّمسية وهي: التّاء، والثّاء، والدّال على الظّاء واللام والتّون، وفي اللّام الساكنة غيرها مع الرّاء، نحو ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ...﴾<sup>(90)</sup>، وفي التّون الساكنة غيرها ستّة: أربعة فيها بغنة: وهي أحرف (ينمو) واثنان بلا غنة، وهما اللّام والرّاء، وتقلّب ميمًا مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي فلها خمس حالات.

والامتناع في إدغام أحرف (ضوي مشفر) فيما يقاربا لأن استطالة الضاد ولين الياء والواو، وعنة الميم وتفشي الشين والفاء، وتكرار الرء تنزل مع الإدغام، وإدغام نحو سيّد ومهدي لا يرد؛ لأن الإعلال جعلها مثلين.

والجواز فيما عدا ذلك نحو إدغام التّون المتحرّكة في حرف من حروف (يرملون)، ونحو التّاء والتّاء والدّال والدّال والطّاء والظّاء بعضها في بعض، أو في الزّاي والسّين والضاد، كأن تقول سكت ثابت أو دارم أو ذاك أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول لبثّ تاجر أو دارم... إلخ، أو تقول، حقد تاجر أو دارم». (91)

### ج- إدغام صوامت طرف اللّسان :

أوجز فيما يأتي أحكام إدغام حروف طرف اللّسان مع أصول الثنايا وأطرفها (ط ، د ، ت ، ط ، ذ ، ث) باعتبار أنّ هذه المجموعة تمثّل أصل الإدغام في اللّغة العربية لأنّها من طرف اللّسان، وما يقابله من أصول الثنايا وأطرفها، ويجوز فيها البيان كما يجوز الإدغام، غير أنّ الإدغام أحسن لتقاربها فيها بينهما، فهي من حيز واحد، وخاصّيتها أنّ كلّ واحد من هذه الحرف بدغم في الخمسة الباقية وتدغم الخمسة الباقية فيه، كما تدغم هذه الحروف الستّة في الضاد والجيم والشّين والصّفيريات، ولا تدغم هذه الأخيرة فيها، وعلة إدغامها في الضاد والشّين لاستطالة مخرجي هذين الحرفين حتّى اتّصلا بمخرجها، وألحقت الجيم بهما لأنّهما في المخرج، وعلة إدغامها في حروف الصّفير فلتقابلها في المخرج، وتخالفا في صفة الصّفير الذي منع إدغام حروف الصّفير في هذه المجموعة لئلا يذهب الصّفير ويخلّ بالحرف. (92)

وقد أورد أبو حيان في باب إدغام هذه الحروف في كتابه "المبدع الملتصّص من الممتع في التصريف" أربع

ملاحظات: (93)

1- لا يدغم في هذه الحروف من غير هن إلاّ اللّام.

2- أفضلية الإدغام إذا كان الأوّل ساكنا منه إذا كان متحرّكا.

3- تمايز وتفاضل إدغام تلك الحروف عن بيان بعضها أحسن من بعض، فبيان

الحروف الستة قبل الجيم أحسن من بيانها قبل السين، وهي أحسن من البيان قبل الضاد، وهي في هذا كله أحسن من البيان مع حرفي الصّفير.

4- الملاحظة الرابعة تخصّ صفة الإطباق التي تلزم (ط،ظ) من هذه الحروف فإذا أدغمت الطاء أو

الظاء في مطبق أو أحدهما في الآخر قلبت المدغم إلى جنس ما يدغم فيه، يعني أنّ صفة الإطباق باقية لا محالة، أما إذا أدغمت في غير مطبق فالأصحّ والأحسن أن تبقى صفة الإطباق<sup>(94)</sup>، قال سيبويه: « تدغم الطاء مع الظاء كقولك أصدّ لما (يريد أضبط لما) لأنهما مع موضع واحد وهي مثلها في الشدة إلا أنّك قد تدع الإطباق على حالة فلا تُذهبه لأن الدال ليس فيها إطباق»<sup>(95)</sup>، هذا وإن كان بعض العرب يُذهب الإطباق، ثم تراه يفاضل في ذهاب صفة الإطباق عن الحروف المخصوصة به مع أشباههما فذهابه من الطاء مع الدال أحسن منه مع التاء، ومن الطاء مع الزاي أحسن منه مع التاء.

## 2.2- ب- التجانس الصوتي

التجانس، أو ما يسمّيه الدارسون بالتقارب الصوتي، أو ما عرف عند القدماء بالإبدال ضرب

من ضروب الانسجام والتناسب بين أصوات الكلمة، والإبدال لغة: تغيير شيء بشيء آخر، جاء في اللسان: « وأبدل الشيء من الشيء بدله: اتّخذ منه بدلا. وأبدلت الشيء بغيره، وبدّله الله من الخوف أمنا. وتبدّل الشيء: تغيير وإن تأت ببدل، واستبدلت الشيء بغيره، وتبدّله به إذا أخذه مكانه، والمبادلة التبادل». <sup>(96)</sup>

أما اصطلاحاً فهو « جعل مطلق حرف مكان آخر»<sup>(97)</sup>، وهو « إقامة الحرف مقام آخر في محلّه

بعد حذفه طلباً للمناسبة مطلقاً، أو ضرورة»<sup>(98)</sup>، لعلاقة بينهما قد تكون في المخرج، أو في الصّفة، بذلك يكون التجانس الصوتي في أوجز تعريف له هو نصف حال التماثل، لأنه يقتضي وجود صامتين متّحدين إمّا في الصّفة فقط التي تمثّل الجانب الفيزيائيّ النفسى، وإمّا في المخرج فقط الذي يمثّل الجانب الفيزيائيّ العضوي، والغالب اتّحادهما في الصّفة. <sup>(99)</sup>



ومن العبارتين « جعل مطلق حرف مكان آخر»، و« إقامة الحرف مقام آخر في محله»، يتّضح الفرق بين البديل والعض، فقد عقد ابن جنّي لهذا الفرق باباً كاملاً في كتابه " الخصائص " ممّا جاء فيه: « وإمّا يقع البديل في موضع المبدل منه، والعض لا يلزم فيه ذلك »<sup>(100)</sup>، بمعنى أنّ العض لا يلتزم بمكان الحرف المعوّض من الكلمة، بينما الإبدال يحلّ المبدل منه محلّ الحرف المبدل، وذلك لعلاقة بينهما قد تكون في المخرج، أو في الصّفة كما أشرنا، وقد مثّل ابن جنّي لهذا بأمثلة عديدة نسوق منها قوله: « ألا تراك تقول في الألف من قام: إنّها بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنّها عوض منها ... وتقول في العوض: إنّ التاء في عدة، وزنة، عوض من فاء الفعل لا تقول: إنّها بدل منها ... »<sup>(101)</sup> ليخلص بنا إلى أنّ « البديل أعمّ تصرّفًا من العوض، فكلّ عوض بدل، وليس كلّ بدل عوضاً ». <sup>(102)</sup>

**والإبدال عند القدماء قسمان: صرفي ولغوي**، فإذا نظرنا إلى تراثنا العربي وجدنا في الأمثلة المسموعة والمحفوطة من الإبدال ما تبادلت فيه الحروف المبدلة صفةً ومخرجاً، ذكر صاحب

المزهر (ت911هـ): « قلّمًا تجد حرفاً إلّا وقد وقع منه البديل ولو نادراً »<sup>(103)</sup>، وهذا الإبدال الشّائع يسمّى الإبدال اللّغوي.

أمّا الإبدال الصّرفي فيقع في حروف معيّنة، وقد حاول الدكتور صبحي الصّالح التّفريق بينهما بقوله:

« ففي الصّرف حروف يقع فيها الإبدال، لكن اللّغة حين استقرّت وجمعت نصوصها، وأخبارها لم يقتصر الإبدال فيها على ماسّته الصّرفيون فيما بعد من قواعد التّبديل والتّعويض، بل اشتملت على ظواهر مدهشة، أحياناً أبذل فيها حرف من غير أن يتماثلاً، أو يتقاربا في الصّفة، أو المخرج ». <sup>(104)</sup>

هذا الفرق الواضح بين ما هو لغوي، وما هو صرفي يحيلنا إلى ذلك التفاوت الذي ظهر عند الدّارسين في عدد حروف الإبدال، فحروف البديل عند سيبويه أحد عشر ( ا، ء، هـ، ي، ت، م، ن، و، ط، د، ج) منها ثمانية من حروف الزّيادة كما نلاحظ، وزاد إليها اللّام المبدلة من النون في مثل (أصيلا) التي أصلها (أصيلا) <sup>(105)</sup>. وهي عند ابن مالك ثمانية مجموعة في قوله (طويت دائما) وأضاف

إليها الهاء في "أوضح المسالك" فصارت تسعة صوامت، جمعها في عبارة (هدأت موطياً) (106)، وعند أبي علي القالي (ت356هـ) اثنا عشر صامتاً جمعها في عبارة (طال يوم أجدته) (107)، ويجددها الزمخشري (ت538هـ) بخمسة عشر حرفاً هي (استنجده يوم صال زط). (108) التفاوت الظاهر في آثار هؤلاء الدارسين وغيرهم ناجم عن تفاوتهم في جمع الأمثلة المسموعة والمحفوطة في التراث العربي.

وترى الدراسات الصوتية أنّ في الإبدال تخفيف للصوت، وتحقيق للانسجام بين عناصر الصيغة الإفرادية سواء كانت اسماً في مثل (كساء، ورداء)، أم فعلاً في مثل (اضطرب، ادعى، وازدان)، أم حرفاً نحو (إيّاك)، ولنا في الوقتين الآيتين ما يؤكّد ذلك بالتحليل والتعليل:

-أما (كساء، ورداء) فأصلهما (كساو، ورداي)، وفي هاتين الصيغتين تبدل الواو والياء همزة، لوقوعهما في الطرف بعد ألف زائدة، ومن هنا قلبت الواو في (كساو) والياء في (رداي) همزة حتى يتناسب صوتهما مع صوت ما قبلهما، ويحصل الانسجام المبتغى في السياق.

-أما صيغة (اضطرب) فأصلها (ضرب) حيث انتقلت من وزن (فعل) إلى وزن (افتعل)

فصارت (اضطرب) مع زيادة (ألف وتاء)، ولما وقعت التاء التطعية المهموسة الواجبة الترقيق بعد الضاد الجهورية المطبقة الواجبة التّفخيم وقع بذلك تنافر بين الصوتين المتجاورين (التاء والضاد)، أو بالأحرى بين الاستفال والاستعلاء، فبحث الناطقون عن صوت يحقّق التقارب بينهما ألا وهو الطاء؛ لأنّ الطاء صامت نطعي يتفق إذن مع التاء الأصلية مخرجاً، وهو صامت مجهور، مستعل، مطبق، يتفق إذن مع الطاء صفة فتكون الطاء الأنسب لتحل محلّ التاء تحقيقاً للانسجام والتجانس المطلوب.

## 2.2-ج- التوافق الصوتي

ومن مظاهر الانسجام الصوتي المتبعي في السياق بعد التماثل والتجانس ما اصطلح عليه بالتوافق

الصوتي ومن صوره الإعلال والإمالة.

أما الإعلال فهو «تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه أو إسكانه أو حذفه، فأنواعه ثلاثة:

القلب، الإسكان، الحذف». (109) وقد خرج الإعلال بالقلب بالإطلاق المشترك في الإبدال (جعل مطلق

حرف مكان آخر) لاختصاصه بحروف العلة، فكلّ إعلال يقال له إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو (قال ورمى)، وينفرد الإبدال في نحو (اصطبر وادّكر)». (110)

وأما الإمالة مصدر الفعل أمال من الميل، جاء في لسان العرب: «الميل: العدول إلى الشيء». (111) والإمالة اصطلاحاً هي: «أن تنحى الصّوت جوازاً بالألف نحو الياء، والمقصود بالإمالة تناسب الصّوت، وذلك أن الألف والياء - وإن تقاربا في وصف - قد تباينا من حيث إنّ الألف من حروف الحلق، والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نحووا بالألف نحو الياء، ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتّى ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التّناسب». (112) والإمالة اقتصاد وتلويين وانسجام، كما نجلوه من تعريف ابن جنّي الذي يعتبرها ضرباً من ضروب الإدغام الأصغر السّالف حديثه، بقوله: «فمن ذلك الإمالة، وإمّا وقعت في الكلام لتقريب الصّوت من الصّوت وذلك نحو عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقصى، ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللّام منه، بأن نحوحت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء، وكذلك سعى وقضى، نحوحت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها». (113)

الملاحظ أنّ ابن جنّي، وغيره من الدّارسين، والقراء يحصرون الإمالة في إمالة الفتحة نحو الكسرة، وإمالة الألف نحو الياء، ويقصون الإمالة نحو الضّم في مثل (صلاة) ويسمّونها تفخيماً مع أنّ الفتحة واقعة بين الضّمّة والكسرة ولو بعيدة عن الضّمّة في موقع الحدوث داخل القناة الصّوتية، وإليها أشار ابن جنّي بقوله: «وأما ألف التّفخيم فهي التي تجدها بين الألف والواو نحو قولهم (الصّلوة) و(الرّكوة) و(الحياة) بالواو لأنّ الألف مالت نحو الواو». (114)

وتقع إمالة الألف «حين وجود كسرة أو ياء قبل الألف أو بعدها على التّحو التالي:

1- وجود كسرة قبل الحرف الصّامت السّابق للألف نحو (كتاب)، أو قبل الألف بصامتين أوّلهما ساكن نحو (شمال)، أو صامتين أوّلهما مفتوح و ثانيهما ساكن نحو (يريد أن يضربها)، أو قبلها ثلاثة صوامت أوّلهما

ساكن وثانيها هاء نحو (درهماك). أو وجود كسرة بعد الألف، لازمة نحو (عابد) أو عارضه نحو (من الناس). أو كون الألف مقلوبة من حرف مكسور نحو (خاف) أصلها (خوف) بالكسر كتعب.

2- وجود ياء قبل الألف: مباشرة نحو (بيان) أو مفصولة منها بحرف نحو (يسار)، أو بصوتين أحدهما هاء، نحو (يدها)، (أدر جيها).

3- وجود ياء بعد الألف نحو (تبايعتم).

4- كون الألف منقلبة من ياء في اسم أو فعل نحو (باع، هدى، والهدى).

وتمال الفتحة وفقاً إذا تلتها هاء التانيث بعد خمسة عشر حرفاً تجمعها عبارة ( فجتت زينب لذود

شمس) مثل خليفة، وليجة، ثلاثة، وكذلك حروف (أكبر) إذا سبق الواحد منها بياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو منفصلة بساكن. وتمال الفتحة وصلاً ووقفاً إذا وقعت قبل راء مكسورة نحو ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي

جَنَّاتٍ وَهْرٍ... ﴾<sup>(115)</sup> ولا تمال الفتحة بعد عشرة أحرف هي حروف الاستعلاء، وحروف كلمة (جاء)». (116)

ما ينبغي الوقوف عنده نستشقه من خلال تحليلنا للصيغة (عالم) مثلاً: فهنا تمال العين نحو

الكسرة، وفي هذه الإمالة تقليل من اتساع فتحة العين والتوجه بها نحو التضييق، وفي نفس الوقت تقليل للمدة الزمنية التي كانت لها، وتلوين صوتي جديد يلحق بهذه الصيغة، وتقريب صوتي بين الفتحة والكسرة، إذن الإمالة هي اقتصاد وتلوين وانسجام. (117)

فيما سبق إشارة إلى وظيفة الألف، والواو، والياء في الإعلال مع التركيز على الألف في الإمالة،

لذلك جمعت الإعلال والإمالة في نوع واحد من التلوينات هو التوافق الصوتي.

## 2.2-د- التخفيف الصوتي:

سبقت الإشارة إلى صورة من صور التخفيف وهي الإعلال بالقلب، وللتثبيت أذكر ما أوضحه

ابن الحاجب: «الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والإسكان». (118) إذن

الإعلال ضرب من ضروب التخفيف، وقد عللت إدراجه مع الإمالة ضمن التوافق الصوتي، ويبقى القلب.

**القلب لعة:** « تحويل الشّيء عن وجهه، قلبه يقلبه قلباً»<sup>(119)</sup>، ومفهومه الاصطلاحي أخذه

العرب من هذا، وهو « ظاهرة صوتية صرفية، ميدانها إحلال صوت مكان غيره في الصّيغة الإفرادية بمختلف أشكالها وأنواعها»<sup>(120)</sup>، والقلب فرع من فروع الإبدال كما يوضحه ابن جمعة (ت696هـ): « والفرق بين البدل والقلب أنّ القلب لا يكون إلّا في حروف اللّين، والبدل يكون فيها وفي غيرها، فهو أعمّ من القلب ». (121)

والقلب أنواع أبرزها:

- **التّوع الأوّل:** يصيب أيّ عنصر من عناصر الصّيغة الإفرادية، ومنه الذي يصيب الثّلاثي المضعّف، ويوفّر شواهد القائلون بثنائية اللفظ العربي لأنّ « صورته أقرب إلى صورة الثنائية، وجريان القلب فيه أيسر من جريانه من غيره، فما يتصوّر فيه عقلاً إلّا تقليبان فقط، نحو (جرّ، رجّ)، فقي كليهما معنى التّحرّك والاهتزاز، (دقّ، قدّ) وفي كليهما معنى فصل أجزاء الشّيء بعضها من بعض، (تل، لت) وفي كليهما معنى البلّ والصبّ». (122) وقد كان ابن جنّي سبّاقاً للحديث عن هذا التّوع الذي عرف بالتقلّيات الاشتقاقية التي تصيب الثّلاثي غير المضعّف، وفيه تأتي فاء الكلمة في موضع العين أو اللّام، أو تأتي العين في موضع الفاء أو اللّام، أو تأتي اللّام في موضع الفاء أو العين كالذي في « تقليب (س م ل)، (س ل م)، (م س ل)، (م ل س)، (ل م س)، (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملاينة ». (123)

- **التّوع الثّاني:** وهو المعروف عند الصّرفيين بالقلب المكاني الذي يصيب بعض عناصر الصّيغة الإفرادية، وهو تغيير في ترتيب الحروف الأصلية للكلمة بتقديم بعض منها عن البعض الآخر كالذي في (جبد وجذب)، و(غضروف وغرضوف).

- **التّوع الثّالث:** هو القلب بالإعلال وقد عرفناه، وبقي أن نشير إلى صورته التي تشمل المعتلّ والمهموز.

1- الإعلال في الهمزة: وله أربع صور:

- قلب الواو همزة: مثل سماء أصلها سماو.

- قلب الياء همزة: مثل بناء أصلها بناي.

- قلب الهمزة واوا: كالتى فى جمع هراوة، هراوى أصلها هرائو، وذلك أنّ ألف المفرد

قلبت فى الجمع همزة، كما فى رسالة- رسائل، فصار هرائو.

- قلب الهمزة ياء: كالتى فى خطايا جمع خطيئة.

(2)- الإعلال فى حروف العلة: وله ثلاث صور:

- قلب الألف والواو ياء: كما فى تكسير وتصغير مصباح فنقول مصابيح و مصبيح،

ونحو صوم- صيام.

- قلب الألف والياء واوا: كبويح وضورب وضويرب، وكأن تصوغ من الرمي مثل مقدرة

فتقول مرموة.

- قلب الواو والياء ألفا: نحو قال أصلها قول، وباع أصلها بيع. (124)

بقي أن نثبت أنّ القلب مظهر من مظاهر التّخفيف الصّوتي، ولأجل ذلك نورد تحليلاً للصّيغة

(ميقات): (ميقات) أصلها (موقات)، الواو فى هذه الصّيغة تقلب ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها وهنا

تنافر الصّوتان وتأثر الضّعيف بالقويّ فى السّياق التّطقيّ فمال نحوه تحقيقاً للانسجام الصّوتي، وتخفيفاً من

الجهد العضلي. حصل القلب نتيجة لتأثير الصّوت القويّ فيما بعده، لقوّة المتقدم (الميم المكسورة) على

المتأخّر (الواو الساكنة)، والكسر أقوى من السّكون فصارت: ميقات، وتحليل أدقّ، الواو والياء صوتان

انزلاقيان\* وفى (موقات) جاءت الكسرة قبل الواو، فانزلق الصّوت من الكسرة إلى ما يجانسها وهو الياء،

فانقلبت الواو ياء نتيجة الانزلاق الصّوتي.

**تخفيف الهمز:** من الحروف الّتي خصّتها اللّغويون والقراء بأحكام خاصّة الهمزة، وهى صوت

أقصى حلقي، شديداً، فى نطقها ثقل ما، لذا كان بعض العرب وبخاصّة قريش، وأهل الحجاز يحنّفون

نطقها بأنواع من التّخفيف حسب موقعها، جاء فى "شرح الشّافية" على لسان رضّيّ الدّين

(ت686هـ): «واعلم أنّ الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الحلق ولها نبرة مكروهة تجرى مجرى التّهويع-

ثقلت بذلك على لسان المتلفّظ بها، فحنّفها قوم وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيما قريش، روى عن أمير

المؤمنين علي - كرم الله وجهه - نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أنّ جبريل - عليه السلام - نزل بالهمزة على النبي - صلى الله عليه وسلم - ما همزنا، وحقّقها غيرهم والتّحقيق هو الأصل كسائر الحروف والتّخفيف استحسنان». (125) والمقصودون في قول الإمام عليّ - كرم الله وجهه - "أصحاب نبر" هم النّاطقون بالهمزة وفاقاً لمن يطلق على الهمز مصطلح النّبر، قال ابن السّكيت (ت244هـ): «والنّبر مصدر، نبرت الحرف إذا همزته». (126)

وتخفّف الهمزة إذا سبقها حرف، فإذا لم يسبقها شيء فإنّها لا تخفّف، ويكون نطقها بالتّحقيق لا غير، ومؤدّى ذلك أن تليينها يقرّبها من السّاكن، والابتداء من السّاكن لا يصحّ في مثل: (أنت...) . أمّا إذا وقعت في وسط الكلام، استحسن تخفيفها من ثلاثة أوجه: الإبدال، والحذف، وأن تجعل بين، أي: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، وفي شرح هذه الأوجه قال ابن يعيش: «فالإبدال بأن تزيل نبرتها فتلين، فحينئذ تصير إلى الألف والواو والياء، على حسب حركتها وحركة ما قبلها... وأمّا الحذف فإن تسقطها من اللفظ البتّة، وأمّا جعلها بين بين، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة تجعلها بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة تجعلها بين الهمزة والياء». (127)

وأحكام الهمزة كثيرة لا يحصّيها أقلّ من مجلّد، وأكثر ما ورد في كتب اللّغة كان متّصلاً بالهمزة المفردة، بينما أكثر ما ورد في كتب القراءات كان متّصلاً بالهمزة المجتمعة مع غيرها.

### أولاً - الهمزة المفردة:

أ - إن كانت متحرّكة وقبلها متحرّك تخفّف بنطقها بين بين، أي بين الحركتين إلّا المفتوحة وقبلها ضمّ فتقلب واوا نحو (الجؤن، و غلام أبيك)، والمفتوحة وقبلها كسر فتقلب ياء نحو: (مئة، ومن غلام أبيك) تنطق: (الجون، و غلام وبيك، مية، من غلامبيك).

ب - وإن كانت متحرّكة وقبلها ساكن: فإن كان السّاكن الذي قبلها صحيحاً، أو واوا، أو ياء

أصليتين نقلت حركتها إليه، وحذفت مثل: (من أبوك) تقول: (من بوك)، (الكمأة و المرأة) تنطق: (

الكمة والمرة<sup>(128)</sup>، وقوله تعالى: ﴿...الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ...﴾<sup>(129)</sup> يقرأ: ﴿...الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ...﴾، وفي (يدعو أباه) تقول (يدعو باه)، وتقول في (يرمي أخاه) (يرمي خاه). فإن كانت الواو والياء زائدتين قلبت الهمزة بعد الواو واوا، وبعد الياء ياء وأدغمتا، فنقول في (مقروءة) (مقروءة)، وفي (خطيئة) (خطيئة)، وقد قرئ (النسيء، وبريء، وهنيئا مريئا) (النسيء، وبريء، وهنيئا مريئا)، أما إذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفاً مثل (هباءة) فإن تخفيفها يكون بنطقها بين (هباءة).

ج- وإن كانت الهمزة ساكنة وقبلها متحرك فإنها تبدل حرفاً من جنس حركة ما قبلها، فنقول في (رأس) (راس)، وفي (قرأت) (قرات)، وفي (المؤمن) (المومن)، و(الذئب) (الذيب).

ثانياً: عند النقاء الهمزتين:

أ- إذا التقتا في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين، فتقرأ كلمة (أئمة) (أيمّة) بالياء، وكلمة (آدم) أصلها على أحد الوجهين (أأدم) بسكون الهمزة الثانية فقلبت الهمزة الثانية ألفاً وجوباً، ومن العرب من يتكلم بتحقيقهما معاً.

ب- وإذا التقتا من كلمتين فإنه يجوز تحقيقها، وتخفيف إحداها فقط، إما الأولى وهو قول أبي عمرو فيقرأ (فقد جاء أشرطها)، ومن القراء من يخفف الثانية (فقد جاء أشرطها) يجعل الثانية بين، وأهل الحجاز يخففونهما معا بنطق كل منهما بين.

ج- أما إذا كانت إحدى الهمزتين للاستفهام فإن من العرب من يدخل بين الهمزتين ألفاً للفصل بينهما كراهة اجتماعهما، ثم بعد إدخال الألف منهم من يحقق الهمزتين وهم بنو تميم، ومنهم من يحقق الثانية بين وبين وهم أهل الحجاز، وهذا أيضا مجمل ما أخذ به القراء.<sup>(130)</sup>



## هوامش البحث:

- 1- ينظر: الطيّب دبه، مبادئ اللسانيات البنوية - دراسة تحليلية استمولوجية، (دار القصة للنشر، الجزائر، 2001م)، ص172.
- 2- مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، (دار الأديب للنشر والتوزيع، ط2، وهران، الجزائر، 2006م)، ص112.
- 3- نفسه، ص107.
- 4- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1426هـ=2005م)، ص70.
- 5- نفسه، ص70.
- 6- نفسه، ص72.
- 7- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص108.
- 8- نفسه، ص108.
- 9- كاتينو جان، دروس في علم أصوات اللغة، (تر: صالح القراموي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1966م)، ص151.
- 10- محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية - دراسة نظرية وتطبيقية، (مطبعة البربري للطباعة الحديثة، بسيون، مصر، ط3، 2005م/1426هـ)، ص215.
- 11- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص108.
- 12- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص171 (نقلاً عن: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي التّجار، ط2، مصر، ج 3 ص125).
- 13- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص108.
- 14- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص171 (نقلاً عن: ابن جني، الخصائص، ج 3 ص25).
- 15- ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، (مكتبة الإنجلو المصرية، ط4، القاهرة، مصر، 1971م)، ص159.
- 16- ابن جني، الخصائص، ج2 ص493.
- 17- أبو العباس المبرد، المقتضب، (تح: عبد الخالق عظيم، دار التحرير، القاهرة، 1338هـ)، ج 1 ص199.
- 18- تمام حستان، مناهج البحث في اللغة، (المكتبة الأنجلو مصرية، المجلد01، 1990م)، ص77.
- 19- محمد الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، (مكتبة دار الشرق، ط3، بيروت، لبنان، 1969م)، ص254.

- 20- ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 37.
- 21- سيوييه، الكتاب، (تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان، 1966م)، ج 4 ص 441.
- 22- كمال بشر، علم اللغة العام- الأصوات، (دار المعارف، ط6، القاهرة، 1980م)، ص 74.
- 23- ابن جني، سر صناعة الإعراب، (تح: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، ط1، القاهرة، 1994م)، ج 1 ص 19.
- 24- سيوييه، الكتاب، ج 4 ص 176.
- 25- ينظر: مكّي دزار، المجمال في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 108.
- 26- الآية 11 من سورة يوسف.
- 27- الآية 40 من سورة القيامة.
- 28- الآية 54 من سورة البقرة.
- 29- ابن جني، الخصائص، ج 1 ص 72.
- 30- الآية 54 من سورة البقرة.
- 31- سيوييه، الكتاب، ج 4 ص 202.
- 32- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص 213 (نقلًا عن: السيوطي، همع الهوامع، ج 6 ص 218).
- 33- ابن جني، الخصائص، ج 1 ص 73.
- 34- نفسه، ج 1 ص 73.
- 35- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص 213 (نقلًا عن: همع الهوامع، السيوطي، ج 6 ص 218).
- 36- الآية 24 من سورة القصص.
- 37- ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 43.
- 38- ينظر: محمد منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، (دار الوليد، طرابلس، ليبيا، 2003م)، ص 124، 125.
- 39- ينظر: مكّي دزار، المجمال في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 109.
- 40- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص 212 (نقلًا عن: همع الهوامع، السيوطي، ج 6 ص 207).
- 41- الآية 05 من سورة الفاتحة.
- 42- ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 158.
- 43- ابن جني، الخصائص، ج 2 ص 145.
- 44- نفسه، ج 2 ص 145.

- 45- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص110.
- 46- ابن جني، الخصائص، ج2ص328.
- 47- مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص110.
- 48- نفسه، ص112.
- 49- صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ص216.
- 50- محمّد خان، اللّهجات العربية والقراءات القرآنية-دراسة في البحر المحيط ، (دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2002م)، ص212.
- 51- مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص112.
- 52- محمّد خان، اللّهجات العربية والقراءات القرآنية، ص212.
- 53- ابن يعيش، شرح المفصل، (المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت )، ج10ص120.
- \* الإدغام بسكون الدالّ وشدها، الأولى من ألفاظ الكوفيين ، والثانية من ألفاظ البصريين (ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج10ص121).
- 54- مذکور أحمد، المعجم الوسيط، (مطابع الأوغست، شركة الإعلانات الشرقية، مادّة "دغم").
- 55- أحمد حملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف ، (مراجعة وتعليق: سعيد محمد اللّحام، عالم الكتب للطباعة والنّشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1426هـ=2005م)، ص216.
- 56- أبو حيان الأندلسي، المبدع الملتصّص من الممتع في التصريف، (تح: مصطفى أحمد النّحاس، مكتبة الأزهر، 1983م)، ص84.
- 57- أبو العباس المبرّد، المقتضب، ج 1 ص 340 .
- 58- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص112 .
- 59- ينظر: محمّد خان، اللّهجات العربية والقراءات القرآنية، ص214.
- 60- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللّغة العربية، ص96.
- 61- الآية 78 من سورة النساء.
- 62- الآية 08 من سورة البلد.
- 63- ينظر: محمّد خان، اللّهجات العربية والقراءات القرآنية، ص214.
- 64- نفسه، ص214.
- 65- ابن جني، الخصائص ، ج2ص140.

- 66- عبده الزجاجي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، (دار المعارف، ط1، مصر، 1968م)، ص126.
- 67- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص112.
- 68- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص94.
- 69- مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص112.
- 70- ابن جيّ، الخصائص، ج2 ص142.
- 71- مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص112.
- 72- ابن جيّ، الخصائص ، ج2 ص143.
- 73- ينظر: مكّي دزار، المجلد في المباحث الصوتية من الآثار العربية ، ص115.
- 74- ينظر: نفسه، ص115
- 75- سيبويه، الكتاب، ج4 ص437.
- 76- نفسه، ج4 ص445.
- 77- نفسه، ج4 ص460.
- 78- ينظر: عبده الزجاجي، التطبيق الصّرفي ، (دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1974م)، ص204.
- 79- نفسه، ص205.
- 80- الآية 42 من سورة الأنفال.
- 81- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، ط6، 1974م)، ص409.
- 82- الآية 14 من سورة الليل.
- 83- الآية 88 من سورة الأنبياء.
- 84- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص410.
- 85- الآية 217 من سورة البقرة .
- 86- الآية 19 من سورة لقمان.
- 87- الآية 28 من سورة الإنسان.
- 88- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص412.
- \*: يسمّى المخرج، والمدرج، والحيز، والمقطع، والموضع (ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ج1 ص6. والكتاب، ج4 ص433).

- 89- ينظر: محمود خليل الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم، (دار البشائر الإسلامية، ط3، بيروت، لبنان، 1997م)، ص49،50.
- 90- الآية 158 من سورة النساء.
- 91- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، ص161،160.
- 92- ينظر: عبد الله بوخلخال، الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللّغوي الحديث ، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر)، ص94.
- 93- ينظر: أبو حيان الأندلسي، المبدع المّخلص من الممتع في التصريف، ص91.
- 94- ينظر: نفسه، ص91.
- 95- سيبويه، الكتاب، ج 4 ص 460.
- 96- ابن منظور، لسان العرب، (تقدم: عبد الله العائلي، تصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، ع:2، س:12)، ج1ص176 ، مادة "بدع، بدل".
- 97- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، ص101.
- 98- عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي ، (تح: علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، ط1 ، الرياض 1985م، س:5)، ج2 ص1340.
- 99- ينظر: مكّي دزار، المجمل في المباحث الصّوتية من الآثار العربية، ص117.
- 100- ابن جنيّ، الخصائص، ج1ص265.
- 101- نفسه، ج1ص265.
- 102- نفسه، ج1ص265.
- 103- محمّد خان، اللّهجات العربية والقراءات القرآنية، ص162. (نقلًا عن: السّيبوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ج1ص461).
- 104- صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ص216.
- 105- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج 4 ص240.
- 106- محمّد بن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، (تح: محمّد كامل بركات، دار الفكر، ط1 ، القاهرة، 1967م، ص300).
- 107- أبو علي القالي، الأمالي ، دار الكتب، القاهرة، مصر، 1344 هـ = 1926م)، ج 2 ص186.
- 108- محمّد خان، اللّهجات العربية والقراءات القرآنية، ص123. (نقلًا عن: ابن يعيش، شرح المفصل، ج10ص07).
- 109- أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فنّ الصّرف ، ص101.

- 110- نفسه، ص101.
- 111- ابن منظور، لسان العرب، ج1ص636.
- 112- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص190 (نقلاً عن: السيوطي، همع الهوامع، ج6 ص183).
- 113- ابن جني، الخصائص، ج2ص141.
- 114- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص56.
- 115- الآية 54 من سورة القمر.
- 116- محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، ص126، 127.
- 117- ينظر: مكّي دزّار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص122.
- 118- ابن الحاجب، الشافية، شرح: رضي الدّين الأستريادي ، (تح: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1976م)، ج1ص66.
- 119- ابن منظور، لسان العرب، ع: 2 ، س: 19، ج5ص305، مادة "قلب".
- 120- مكّي دزّار، المجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص119.
- 121- عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، س: 5، ج 2 ص1340.
- 122- صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ص205.
- 123- ابن جني، الخصائص، ج2ص137.
- 124- لمزيد من التّفصيل يراجع: أحمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف ، ص103- ص111.
- \* : نطق كلّ من الواو والياء يكون صائناً من جنسهما، أي ضمّة قبل الواو، وكسرة قبل الياء، ثمّ يتزلق من الضّمّة إلى الواو، ومن الكسرة إلى الياء.
- 125- ابن الحاجب، الشافية، شرح: رضي الدّين الأستريادي، ج 3 ص31.
- 126- ابن السّكيت، إصلاح المنطق ، (تح: محمد أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1956م)، ص16.
- 127- حسني عبد الجليل يوسف، علم قراءة اللغة العربية، ص 247 (نقلاً عن: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 8 ص107).
- 128- محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية ، ص229.
- 129- الآية 25 من سورة التمل.
- 130- محمد حسن حسن جبل، المختصر في أصوات اللغة العربية، ص230.